في افتتاح ورشة نظام السلامة في المنتجات الصناعية

بن طالب يدعو لتحرير التجارة بين اليمن ودول الخليج العربية

كتب/ أحمد الطيار

<،، رحب الدكتور سعد الدين بن طالب وزير الصناعة والتجارة بالمساعي الاقليمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لانتاج نظام موحد يضمن سلامة المنتجات الصناعية في اليمن ودول المجلس ضمن جهود تبذل لاستكمال الاطر القانونية والاجرائية لتطبيق المنظومة التشريعة لضبط الاسوق اليمنية والسوق الخليجية المشتركة.

واشار الوزير بن طالب في افتتاح ورشة عمل سلامة المنتجات الصناعية التي نظمتها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة امس بالتعاون مع هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الحليج العربية إلى إن هذ المنظومة تهدف إلى توفير الحماية للمستهلك وتعزيز قدرات الاجهزة الرقابية على الاسواق والمصانع والمنافذ الجمركية وتسهيل الاندماج الكامل لآليات السوق المشترك في إطار مجلس التعاون لدول الخليج واليمن خاصة وان بلادنا ممثلة بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة قد انضمت كعضو كامل في هيئة التقييس الخليجية منذ مطلع العام 2010م وهذه الهيئة تعتتبر إحدى الهيئات التنفيذية لمجلس التعاون الخليجي.

وأضاف الوزير بن طالب : إن الاهتمام بسلامة المنتجات الصناعية من خلال اعداد تشريعي يلبي الاحتياجات الفعلية وقابل للتطبيق من جميع الاطراف ويحقق السلامة في مضمونه للمستهلك ويكفل حقوقه الاستهلاكية ويوفر الأمن والسلامة له،وفي الجانب الآخر يساعد المنتجين الوطنيين أو المستوردين هو الدافع الاساسي لدعوة كافة الاطراف الحكومية والقطاع الخاص والاكاديمي ومنظمات المجتمع المدني لتناقش وتتوافق على تشريع موحد لسلامة المنتجات الصناعية.

وقال: هذا التشريع مجال تطبيقه واسع سيستفيد منه كل أبناء شعبنا العظيم فرفع جودة المنتجات وضمان سلامتها هو الهدف الاساسي من هذا المشروع فالقانونيون بخبراتهم اوالفنيون بعملهم وما يمتلكوه من خبرات علمية سيضعون ملاحظاتهم النهائية على هذا المشروع تمهيدا للبدء بالاقرار النهائي لهذا النظام في صيغته النهائية في إطار اليمن ودول الخليج العربية.

وأكد أن بلادنا اصبحت قاب قوسين أو ادنى من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فخلال الايام القليلة القادمة من الشهر الحالي ستكون بلادنا العضو الجديد بمنظمة التجارة العالمية.

لافتا إلى أن التشريع الذي تسعى الورشة لمناقشته يجب أن يتماشى مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالذات ما يتعلق بتحرير التجارة البينية بين اليمن والدول الاعضاء بهيئة التقييس الخليجية وبقية الدول من جانب آخر والعمل على ازالة العوائق الفنية التي تعترض التجارة الدولية وتلبي احتياجات المستهلكين من جانب آخر.

منوها بأن العمل وفق منظومة التجاة الدولية التي حددتها منظمة التجارة العالمية يتطلب من الجميع فهمها والعمل وفقها بما يضمن تحقيق الاهداف الوطنية من الانضمام في ظل عولمة السوق والمنافسة ومنع الاحتكار ومهما كانت الآليات سندعم كل التوجهات لدعم هذا المجال.

واشار الوزير بن طالب إلى أن توفير المنتجات والسلع المطابقة للمواصفات وذات الجودة والأمنة للاستهلاك أو الاستخدام هو التوجه الذي نشد على ايدي الهيئة اليمنية لضمانه واستثمار كافة الامكانيات المتاحة لخدمة هذا التوجه.

مشيرا إلى أن بلادنا وفي إطار تطوير اجراءات السلامة والتنفيذ للمواصفات والمقاييس وقعت خلال هذه الشهر اتفاقية الفحص المسبق للمنتجات والسلع المصدرة من الصين إلى السوق المحلية اليمنية بحيث يتم فحصها من جهات حكومية في الصين بما يحد من المنتجات الصينية المخالفة للمواصفات وضمان جودة السلع المصدرة لليمن كون اسواقنا تعج بالمنتجات الصينية،بالإضافة للفحص المسبق لحديد التسليح التركي المصدر لليمن يتم فحصه مسبقا وهذا يؤدي إلى ارتفاع جودة الحديد المتداول بأسواقنا المحلي والتي طبقت منذ شهر يوليو الماضي.

ووجه الهيئة ببذل المزيد وسرعة استكمال التنسيق مع بقية الدول المصدرة لليمن لضمان جودة صادراتها ومطابقتها وفي نفس الوقت العمل على دعم المنتجات الوطنية ورفع جودتها بما يساعد على المنافسة وخلق اسواق جديدة.

وطالب الأخ الوزير بتكاتف جهود الجميع من أجل استكمال البنية التشريعية لسلامة المنتجات الصناعية والغذائية بحيث تتكاتف كل الجهات ذات العلاقة للخروج بروية تتبلور ما يتطلع اليه ابناء شعبنا فمخرجات الحوار الوطني ينتظرها الجميع ولكن هذه التشريعات هي الاساس لبناء الدولة المدنية يتمتع فيها ابناء الوطن بالحماية اللازمة لهم لمتلكاتهم وتحفظ كافة حقوقهم الاستهلاكية فتفاعلكم الذي تم مع مايطرحه الخبير الدولي ومقترحاتكم ستساعدنا للعمل سويا لبورة رؤية وطنية ضمن الإطار الاقليمي.

من جانبه اشار نائب مدير الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ابراهيم الحشف إلى أن الورشة تختص بالإطر القانونية للسلامة في استهلاك وتداول واستخدام السلع والمنتجات المصنعة.

لافتا إلى أن الحاجة تأتي لعقد الورشة بسبب ما ظهر من اختلافات وقصور كبير في الاطر القانونية لأنظمة السلامة في المنتجات القائمة لدى الدول الأعضاء في هيئة التقييس الخليجية ومنها بلادنا.

وقال: نهدف من إقامة الورشة إلى الوصول إلى تعديل في النظام التشريعي للسلامة في بلادنا بما يوائم الانظمة التي سيتم تعديلها في الدول الاعضاء الأخرى وصولا إلى انشاء نظام سلامة خليجي موحد.

وقد شاركت في الورشة الجهات القضائية والقطاعات الحكومية وجميعية حماية المستهلك ومنظمات المجمع المدني والقطاع الخاص.

وهدفت الورشة إلى الاطلاع على التجاب العالمية حيث حاضر الخبير القانوني الدولي البروفيسور ثيري بوروجوجين عن مجال سلامة المنتجات والاطر القانونية لها.

كما هدفت إلى الاطلاع على المبادئ العلمية الجيدة للتشريع الفني والاستفادة من ذلك في تعديل النظام القائم في بلادنا والتعرف على العناصر اللازمة في الإطار القانوني الامثل لسلامة المنتجات كما تم تدراس الإطار القانوني للسلامة في المنتجات القائم حاليا في اليمن والوصول لتوصيات حول تطوير النظام القانوني الحالي لضبط سلامة المنتجات.

وقد أثريت الورشة بالمناقشات حول الأوراق المقدمة وتم الخروج برؤية تتضمن تطوير التشريعات اليمنية لتواكب التطوير في مجالات حماية المستهلك ودعم المنتج الوطني لتقديم منتجات مطابقة للمعايير الدولية من جهة أخرى.

رأي اقتصادي

مستقبل الصناعة اليمنية

<،، لا يزال الاستثمار في القطاع الصناعي اليمني محدوداً ويواجه تحديات محلية وخارجية هامة، فالحواجز المقدمة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية لا زالت دون الآمال إذا ما قورنت بدول الجوار كالمملكة العربية السعودية الشقيقة ودول الخليج العربية الشقيقة خصوصاً من ناحية تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية والدعم اللوجستي وحماية المصنعين من الاغراق وحماية الملكية الفكرية كما أن هناك تحديات مستقبلية للصناعة اليمنية خصوصاً الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في تحقيق هدف انضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية خلال الأيام القادمة لأن أنضمام اليمن إلى المنظمة يبقى هدفاً سياسياً واقتصاديا مهما ويفتح أمام القطاع الصناعي آفاقا حديثة ومتطورة وفرصا تسويقية أوسع ومما لا شك فيه أن المنافسة قائمة كون السوق اليمنية مفتوحة

د.أحمد إسماعيل البواب

ويتوجب على الشركات الصناعية العاملة في بلادنا بذل المزيد من الجهود والتطوير وهو ما تفتقده له غالبية الشركات الصناعية باختلاف أحجامها ومسمياتها على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة لدعم وتطوير القطاع الصناعي في بلادنا فإني أجد أنه يتحتم على حكومة بلادنا بذل المزيد من الجهود الفاعلة تجاه القطاع الصناعي الخاص وتتمثل في العمل معاً على تطوير الصناعات بحيث تكون قادرة على الصمود في وجه المنافسة في الأسواق المجاورة وداخل السوق اليمنية خصوصاً إذا أصبحنا أعضاء فاعلين في منظمة التجارة العالمية وبالتالي يؤدي إلى دخول منافسين جدد إلى السوق اليمنية والاستفادة من كبر حجمها والعدد السكاني الكبير ونموه المستمر وبذلك ومن خلال الجهود التي تبذلها حكومة بلادنا والقطاع الصناعي فإنه بإمكانهما مواجهة التحديات والصعوبات في وجه الانفتاح والعولمة والتكتل المستقبلي وخلق صناعة قادرة على الصمود والمنافسة ومعتمدة على المعايير والمواصفات والمقاييس وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات والمعايير الدولية، وحامية ومستقطبة للاستثمارات والمستثمرين الصناعيين بما من شأنه تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

Email Ahmed albawab @hot mail. com